مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: متطلبات الممارسة الديمقراطية والتغيير الاجتماعي
اسم الكاتب: أ.م.د. رواء زكي يونس الطويل
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6760
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 03:01 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

متطلبات الممارسة الديمقراطية والتغيير الاجتماعي

الاستاذ المساعد الدكتورة
رواء زكي يونس الطويل
كلية العلوم السياسية- جامعة الموصل

المقدمة

يتبادر الى ذهن القارئ عن الديمقراطية بأنها تحصيل حاصل، وبالذات في شأن اتفاق الاراء حول تعريف واحد للديمقراطية والذي يقترب من المعنى الوافي التي اتت من اندماج كلمتين من اللغة اليونانية القديمة وهما Demos الشعب و Kratien وتعني حكم أو سيطرة (Neiles Brockaus Lexikon, 1978)، والكل يكاد يقر إن الديمقراطية هي حكم الشعب بالشعب وللشعب، وحيث ان ازمة الديمقراطية في الوطن العربي لم تعد محصورة بفشل الاشكال التقليدية لها وتجاوزتها الى الاشكال الجديدة البديلة التي طرحت والى القوى السياسية التي تتبناها، لذا انطبق على موضوع الديمقراطية الوصف العربي (السهل الممتنع)، لكثرة الدراسات التي تناولتها والتجارب المختلفة لتطبيقها. وان احتمالات التحول الديمقراطي تزداد بازدياد سيطرة القطاعات المنتجة ووجود طبقة اجتماعية خاصة تستمد قوتها من قدراتها الانتاجية وليس من سيطرتها على السلطة، وبذلك يكون التحول الديمقراطي في هذه المجتمعات نتيجة الوصول الى حد ادنى من التوازن بين المصالح الاجتماعية، فالتوسع الاقتصادي والذي يمثل قدرة النظام الانتاجي على سد الحاجات الاجتماعية المتطورة للسكان، كما إن تزايد الثروة العامة يخلق مناخاً اجتماعيا مختلفاً كلياً عن ذلك المناخ الذي يخلقه الكساد أو الركود الاقتصادي، لدرجة انه يمكن جعل هذا التزايد أو النمو معياراً للتميز بين نموذجين اجتماعيين مختلفين.

إن التوسع الاقتصادي يتحكم الى درجة كبيرة بنمط العلاقات الاجتماعية والتوزيع الطبقي للمجتمعات، فقيام نظام اجتماعي يسمح بتعديل الفوارق بين الطبقات، سواء احصل ذلك من خلال نظام ضريبي ام من خلال تبني نظم قيمية واخلاقية ودينية تمنع النمو المفرط لمشاعر الغنى والظلم، مما يسمح بوجود تواصل بين جميع الطبقات الاجتماعية ويمنع حصول التناقضات الحدية والتوترات التاريخية التي تقود الى نمو تيارات المواجهة الثورية، وليس هذا الوضع الذي يشجع على التفاهم والتعاون بين القوى الاجتماعية والسياسية كما تفرضه الديمقراطية. وفي الاقطار العربية يسيطر الان منهجان ومتقاربان احداهما يركز على العوامل الثقافية من دين وثقافة وتقاليد تاريخية والاخر ينطلق من دراسة المجتمع المدني وطبيعة المؤسسات التي تنظم حياة هذا المجتمع ليصل الى فهم اشكاليات الديمقراطية.

مما سبق نستنتج إن مقولة حكم الشعب بالشعب، أي إن يقوم الناس انفسهم بحكم انفسهم وتسيير امورهم بأنفسهم، صعب ويستحيل تطبيقها من الناحية العملية وخاصة بالنظر الى كبر حجم التشكيلات الاجتماعية وتعقد العلاقات بين الناس، لذا يفوض الامر الى مجالس أو لجان أو افراد تنوب بدورها عن الناس، فهذه اول التناقضات التي تحملها الديمقراطية في طياتها كون انحسار حكم الشعب في يد جزء ضئيل منه، بذلك تواجه الديمقراطية معضلة حل المعادلة الصعبة بين الفرد والمجتمع، فلا يمكن بذلك القبول بالقول إن الديمقراطية هي ممارسة الحرية على علاتها ولاسيما الفردية لان حرياتهم ومصالحهم سوف تتعارض مع بعضها من جوانب كثيرة، فيبرر مفهوم الحرية النسبية وهكذا.

اهمية البحث:

إن ممارسة الانسان لحقوقه وحرياته في المجتمع لا تتحقق بمجرد النص عليها في دستور الدولة وفي القوانين ولا بمصادقة الدولة على اتفاقيات ومواثيق دولية بشأن تلك الحقوق والحريات، وهذه الحقيقة لم نتعلمها بالمنطق، بل من واقع المجتمعات. فممارسة الحقوق والحريات نجدها في نظام حكم حر قبل إن نجدها في النصوص[١]، فالحرية عن كل صورها هي حقاً للمواطن في نظام لا تكون فيه سلطة الحكم ارادة شخص وانما ارادة الشعب داخل اطار في التنظيم القانوني والسياسي[٢]، هذا التنظيم هو الدولة الديمقراطية دولة القانون.

ولغرض تحديد برنامج للأصلاح الديمقراطي في المجتمع العراقي يجب احترام المصالح الاجتماعية المختلفة لجموع الفئات المشتركة في البنيان الاجتماعي الوطني فلا بد للنظام الاجتماعي إن يحترم اختلاف المصالح فتختلف معاني الديمقراطية بالنسبة للفلاح والمثقف والمنتمي للاغلبية وللاقلية للرجل أو المرأة، ضرورة ربط مشكلة الديمقراطية بمشاكل العالم الثالث أو الدول النامية، ضرورة ربط الديمقراطية السياسية بالديمقراطية الاجتماعية أي يجب تكملة الاصلاحات الأساسية لضمان قدر من المساواة والتضامن الاجتماعي، مع مراعاة احتياجات اليات الاقتصاد القومي للبلد، ضرورة الاخذ بمبادئ الديمقراطية السياسية الكاملة أي الاعتراف دون تحفظ بحقوق حرية التنظيم السياسي والتنظيم الاجتماعي والنقابي وحرية الصحافة والنشر.

ولضمان تطور الممارسة الديمقراطية في المجتمعات الاوربية الحديثة جرى تطوير وسائل تضمن ممارسة هذه الديمقراطية، وذلك بأنشاء تدريجي لما يسمى بالنظام السياسي الديمقراطي وكانت مكوناته[٣] اولاً الاعتماد على مبدأ انتخاب عناصر السلطة المختلفة التشريعية والتنفيذية وان كان الاعتماد على الانتخاب محدوداً في مرحلة اولى، حيث كانت السلطة مقسمة بين المجالس المنتخبة والملكية الوراثية، ومحصوراً على فئات معينة من الشعب، ولم يتم تعميم مبدأ الانتخاب العام الا في اواخر القرن التاسع عشر، وثانياً تعميم مبدأ السلطة القانونية التي

---

(١) د. حسن جميل، حقوق الانسان في الوطن العربي، المعوقات والممارسة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ١٩٨٧، ص٣٥٠.

(٢) د. محمد عصفور، ضمانات الحرية، مجلة المحاماة، نقابة المحامين المصريين، السنة ٤٨، العدد٣، ١٩٦٨، ص٢١.

(٣) سمير امين، ملاحظات حول منهج تحليل ازمة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ١٩٨٧، ص٣٠٩.

حلت محل السلطة المطلقة للحاكم غير المحدود بالقانون ومبدأ احترام السلطة القضائية التي لا تخضع الا للقانون، وثالثاً الاعتراف بمجموعة الحريات العامة واساسا حرية تكوين تنظيمات نقابية وسياسية وحرية الصحف والنشر.

وقد تطورت هذه الوسائل منذ اكثر من قرن تمت تأثير الحركة العمالية التي عملت من اجل الحد من نتائج الحرية الاقتصادية، فالحركة العمالية أدخلت قيم التضامن الاجتماعي، وهي في الواقع قيم تتعارض ومبدأ الحرية الاقتصادية غير المحدودة، فأدخلت قوانين تحد من حق المالك والمنظم الرأسمالي في ميادين مختلفة مثل فصل العامل، فأصبح تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية مطلوباً ومعترفاً به لضمان اعادة توزيع الدخول وضمان التعليم والصحة لافراد المجتمع وضمان التوظيف العام، وتعتبر هذه الحقوق والقيم والاغراض الاجتماعية من اركان الديمقراطية الصحيحة.

هدف البحث:

يهدف البحث الى دراسة الديمقراطية معناها ومضامينها والتحولات الديمقراطية، دراستها كحركة سياسية واقتصادية واجتماعية واوضاع الديمقراطية في الوطن العربي.

كما يهدف البحث الى دراسة وسائل فرض النهج الديمقراطي وضرورة حصول التغير الاجتماعي لتطبيق الديمقراطية كذلك التطبيق الديمقراطي في العراق.

لقد اصبح من الصعب الفصل بين الديمقراطية بمضمونها السياسي ومضمونها الاجتماعي فالديمقراطية بمفهومها الشامل لم تعد مجرد ممارسات واجراءات سياسية فحسب، وانما هي منظومة في القيم وانماط التفكير والسلوك والاتجاهات والاحاسيس، من هنا تصبح التربية الباب والمفتاح لاكتساب الكائن الحي منظومة القيم وانماط التفاعل والتفكير التي تمكنه من تحقيق الديمقراطية وترسيخها.

مشكلة البحث:

عند دراستنا لمفهوم الديمقراطية في الانسايكلو بيديا البريطانية[٤] نجد أنها استخدمت عندما كان سكان المدينة يجتمعون دورياً لأخذ القرارات الخاصة بتلك المدينة، ويستثنى من هذه الاجتماعات العبيد والنساء والاطفال[٥]. لقد غابت الديمقراطية الاغريقية ألفي سنة، وظهرت بعد ذلك في القرون الوسطى الديمقراطية الدستورية في بعض البلدان الاوربية، ثم أخذت الديمقراطية الكلاسيكية ثلاث صور وهي الديمقراطية المباشرة، الديمقراطية التمثيلية، الديمقراطية الدستورية. فالديمقراطية المباشرة تعني شكلاً من اشكال الحكم يعطي الحق المباشر لكل الناس لأخذ القرارات السياسية بأنفسهم عن طريق التصويت على كل شيء، وتثبيت رأي الاكثرية، اما الديمقراطية التمثيلية فتعني تلك التي تثبت تشكيلاً من الحكومة التي تتخذ القرارات فيها لا من قبل السكان بل من قبل ممثليهم المنتخبين والمسؤولين أمامهم[٦]. والديمقراطية الدستورية هي

---

[٤] **Encyclopedia Britannica**

[٥] فقد كانوا يشكلون الاكثرية الساحقة، ولازالت الديمقراطية حتى يومنا هذا مقتصرة على الاحرار، ولكن الديمقراطية مثل أي شي اخر في تطور وتغير مستمرين.

[٦] لقد تطور هذا النوع من الديمقراطية الى خضوع الممثلين لقرارات القيادات الحزبية التي تختارهم مقدماً بدل الناخبين.

التي تقرر نوعاً من الحكومة تخضع للقيود التي يفرضها دستور الدولة[٧]، الذي يثبت واجبات السكان، كخدمة العلم ودفع الضرائب والقبول بقرارات الملك، والخضوع للقرارات التي تصدرها الحكومة أو البرلمان، ويثبت الدستور حقوق السكان، مثل حق الكلام والصحافة والاضراب[٨]، وان الملك أو الملكة في البلدان المستقرة سياسياً، لا يلجأ الى استخدام صلاحياته بخفة بل يستشير رئيس الوزراء إذا رغب.

ومن الجدير بالذكر انها ادت الظهور الاحزاب السياسية الديمقراطية التمثيلية الدستورية، حيث يعمل كل حزب من اجل الحصول على اكثرية المقاعد البرلمانية لكي يشكل الحكومة(السلطة التنفيذية بمفرده أو بالائتلاف مع الحزب الذي يختاره)[٩].

اما عن الاوضاع الديمقراطية في الوطن العربي[١٠] فهي تلخص بالتالي، خلال الفترة من عام ١٩٨٩-١٩٩٩، انتخابات رئاسي ١٠ مرات، انتخابات برلمانية ٢٧ مرة، انتخابات بلدية ١٢مرة، استفتاء رئاسي ٣ مرات، الغاء انتخابات واحدة.

فلو افترضنا إن معدل الدورة الرئاسي أو البرلمانية أو البلديات هي خمس سنوات كان من المفروض إن يحدث في الوطن العربي ٢٢ (دولة) × دورتين (١٩٨٩-١٩٩٩)× ٣ (رئاسية+ برلمانية + بلدية) = ١٣٢ ممارسة ديمقراطية ولو حسبنا الوضع في الوطن العربي سنجد إن الممارسة الديمقراطية= ٤٩ حالة، أي إن نسبة الممارسة الديمقراطية=٤٩:١٣٢(أي ما نسبته:١٢،٣٧%)

فأذا اضفنا الى ذلك أن الانتخابات الرئاسية انتهت في كل المرات لصالح الرئيس، وان الانتخابات البرلمانية انتهت في كل المرات لصلح حزب السلطة باستثناء حالتين، لدل ذلك على إن النسبة اقل مما سبق ذكره، فتشجيع الديمقراطية في الوطن العربي يستهدف تعزيز مكانة القطاع الخاص في العملية الانتاجية، وكلما تعززت مكانة القطاع الخاص في الانتاج القومي تنامى دوره في تكييف السياسات الداخلية والخارجية، وكلما تنامى دور القطاع الخاص تزايدت احتمالات ربط اقتصاد الدولة بالنظام الرأسمالي بشكل اكبر[١١].

الديمقراطية حركة سياسية اجتماعية:

إن الديمقراطية ليست بذرة موجودة في الثقافة الخاصة بأي شعب، ولكنها حاصل تضافر عوامل متعددة داخلية وخارجية، مادية وذاتية، تدفع الى احداث طفرة النظام السياسي القائم، وهي

---

(٧) كما هو الحال في بريطانيا

(٨) والمثال البارز في الديمقراطية الدستورية هو الديمقراطية في بريطانيا، حيث يؤكد الدستور على ان الملك (مصون غير مسؤول) وله حق الغاء نتائج الانتخابات وحق حل البرلمان او تعطيله وحق اسقاط الحكومة وتعيين اعضاء الحكومة الجديدة من اعضاء البرلمان او من خارجه.

(٩) د. كمال مجيد، العولمة والديمقراطية، دراسة لاثر العولمة على العالم والعراق، دار الحكمة وwoodstock publishing، لندن، ٢٠٠٠، ص١٠٢-١٠٥.

(١٠) د. وليد عبد الحي، قسم العلوم السياسية، كلية الاداب، جامعة اليرموك، الاردن، علاقة السياسة الخارجية الامريكية بالتحولات الديمقراطية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٦٧، ٢٠٠١/٥، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص ٥٩-٧٤.

(١١) Richard K. Betts and Samuel Huntington, Dead Dictataors and Rioting Mobs: Does the Demise of Authoritarian Rulers Lead to political instability?, international security Affairs, vol. 10, no.3 (winter 1985-1986), pp. 113-145.

التي ينبغي الكشف عنها ودراستها، ومن الممكن للنظام السياسي إن يعيش ويستمر من دونما إن يتحول الى نظام ديمقراطي، كما يمكن لنظام سياسي استبدادي إن ينتج بعد انهياره وكرد عليه نزوعاً ديمقراطياً قوياً[١٢].

فالديمقراطية ليست ظاهرة تاريخية وليست ظاهرة موضوعية حتمية، ولكنها تعبير عن حركة سياسية اجتماعية، وهذا يعني إن هناك مجموعتين من العوامل:

***العوامل الذاتية:**

وهي التي تعين للحركة أهدافها وقيمها والغايات التي تناضل إراديا من اجل تحقيقها، وتغيير الواقع الموضوعي نفسه للوصول إليها.

*** العوامل الموضوعية:**

وهي البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، ولا يمكن قيام أي حركة متميزة ومنظمة من دونها، وهي التي تخلق الحركة وتشترط تطورها وتعني آفاق عملها وتاريخيتها العميقة والطويلة، إن مجموعتا العوامل تكمل أحداهما الأخرى، ويتوقف اثر كل واحدة منها على الأخرى، فالديمقراطية ثمرة تفاعل وتنازع هاتين المجموعتين معاً لا ثمرة عمل واحد منها، وإذا لم يجتمعا معاً لا يمكن إحداث أي تقدم حقيقي على هذه الجهة السياسية[١٣].

إن النضج النظري والسياسي قد يسمح بأحداث تغييرات ديمقراطية سريعة تساهم هي نفسها في إعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، وتوزيع الاستثمارات على ميادين الإنتاج المختلفة وتخفيض الفوارق الطبقية[١٤].

وقد تساهم الظروف الموضوعية المفاجئة أو الناشئة من تراكمات بطيئة في إحداث طفرة فكرية، وهذا يعني إن الديمقراطية ليست نظاماً سياسياً مستقلاً كل الاستقلال عن غيره من النظم الاجتماعية، ولا يمكن إن يوجد دون محتوى اجتماعي وثقافي خاص به[١٥].

وان الديمقراطية مرتبطة بنتائج معركة فكرية، وهي تخضع بالتالي في تقدمها وتراجعها لما تتمتع به القوى التي تتبناها كمبدأ ونظام سياسي من قدرات ذاتية، سواء ما يتعلق فيها بدرجة

---

[١٢] ولايعني ذلك مصادرة التاريخ السياسي للمجتمع بحجة البحث عن الديمقراطية فيه، لكن دراسة عوامل واحتمالات التطور نحو الديمقراطية في هذا التاريخ، بمعنى اخر تحليل الواقع كما هو والنزاعات والتوازنات والمطالب المتميزة والمتعددة والمبتاينة التي تكون حقيقة هذا الواقع السياسي الخاص بكل مجتمع، انظر د. علي خليفة الكواري واخرون، (المسالة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيورت، ٢٠٠٠، ص٢٤٣.

[١٣] والقول بتوقف فاعلية العوامل الذاتية على وجود بعض الظروف الموضوعية يعني ان المسالة ليست ارادية، وان كان للارادة دور اساسي فيها، او توقف فاعلة العوامل الموضوعية على توفر الارادة والوعي الديمقراطيين يعني ان الشروط الموضوعية ليست مرادفة لحتميات صارمة لا انسانية ولا اجتماعية.

[١٤] د. برهان غيلون، منهج دراسة مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة ١٩، العدد ٢١٣، بيروت، ١٩٩٦، ص ص ٣٧-٥٣.

[١٥] يجب معرفة ما اذا كانت هناك علاقة ايجابية او سلبية، بين نمط معين من السلطة السياسية ونمط معين من التوزيع الاجتماعي للثروة ونمط معين من البنية الاقتصادية،ونمط معين من الثقافة القائمة، ونمط معين من السياسة الخارجية ومن الوضع الجيوسياسي من جهة وامكانات التحول الديمقراطي من جهة ثانية.

الوعي النظري او بمستوى الممارسة السياسية وإدارة الصراع السياسي، فهي لا تولد من تلقاء نفسها وبصورة عفوية أو حتمية من الثقافة التاريخية الوطنية ولا في التنمية الاقتصادية[١٦].

إن التقدم في معركة الديمقراطية لا ينفصل عن التقدم في العمل النظري والتحليلي والسياسي داخل معسكر القوى الديمقراطية وخارجه، وعن حل الإشكالات الكثيرة المتعلقة بمفهومها والمشكلات التي تحيط بتطبيقها كنظام سياسي، لكن إذا كان الوعي بالديمقراطية هو المدخل الى أي مسار ديمقراطي فلا يعني ذلك الانتصار، فقد يكون الطلب الشعبي قوي على الديمقراطية إلا انه ليس لديه امل في الحصول عليه.

إن مسار الانتقال الى الديمقراطية وبدأ عملية التحول الديمقراطي يتطلب نظام حكم ديمقراطي يقوم على مرتكزات فكرية ومقومات تنظيمية يتم بناؤها تدريجياً في الثقافة السياسية، ويتم تصحيح البنى الاجتماعية وفقاً له.

فعملية التحول الديمقراطي لا تستمر إلا إذا أرسيت مقومات الديمقراطية وانتشرت الثقافة الديمقراطية في المجتمع، واهم هذه المقومات هي اعتبار المواطنة مصدر الحقوق ومناط الواجبات، الإقرار بان الشعب مصدر السلطات، الاحتكام الى شرعية دستور ديمقراطي، قيام مجتمع مدني ونمو رأي عام مستنير، تحول الديمقراطية الى قيمة اجتماعية ومعيار أخلاقي.

الديمقراطية وصندوق النقد والبنك:

قبل الحديث عن الديمقراطية في المجتمعات العربية، نتذكر إن نقطة الانسداد الرئيسية في مسار تحقيقها لأهدافها الاجتماعية والوطنية والأمنية، بما في ذلك علاقات التضامن والتعلون والتكامل بين بلدان المنطقة، تكمن في طبيعة السلطة القائمة وبنيتها الراهنة، فهي مستمدة من إدارة الإصلاح والتجديد والتطوير السياسي التي يتوقف عليها مستقبل التطور العربي نفسه، والحديث عن إرادة الإصلاح، يعني طبيعة هذا الحديث في الديمقراطية، وطبيعة القوى المحدودة التي يمكن إن تدرك أهمية المدخل الديمقراطي لمواجهة تحديات النمو والتطور في البلد.

فالديمقراطية لا تشكل أولوية من أولويات السياسة العربية، وتنبع حقيقة معرفة الأولوية هذه من عدة نقاط، بداية أنها أصبحت مطلباً أساسيا وشاملاً لدى جميع أعضاء المجتمع أو لدى الأغلبية، تشكل مدخلاً إلزاميا الى مواجهة الأولويات الأخرى، مدى الحاجة الى الديمقراطية فعلياً، التغطية على حاجات حقيقية، ويساير نزعة عالمية لتحويل شعار الديمقراطية الى عقيدة هيمنة دولية، وجود فرص تاريخية موضوعية لتحقيقها، مدى الرغبة في الحصول على الديمقراطية، مدى مسايرة النزعة الدولية في الوصول للديمقراطية الاعتقاد بان مبدأ الحرية وقيمها أصبحت مطالب الأغلبية في المجتمعات العربية، الديمقراطية التي تتحدث عنها المؤسسات الدولية هي جزء من إستراتيجية الهيمنة والاحتواء العالمية.

إن الأولويات التي تخضع لها أغلبية الطبقات في البلدان العربية لاتزال تتراوح بين تحقيق الحاجات الأساسية بما تتضمنه من عدالة وإعادة توزيع للثروة ومن تحقيق المطالب الوطنية. فبعد انتصار الشعوب المتحدة في الاتحاد السوفيتي في ربيع ١٩٤٣ في معركتي

---

(١٦) انها نبتة قائمة بذاتها لا تتطور الا بقدر ما يعمل المجتمع او اطرافه على تنميتها، ولا تصبح امراً واقعاً الا بقدر استعداد المجتمعات للتوظيف فيها والتضحية من اجلها، ومن الطبيعي في هذه الحالة ان يكون مصيرها كمصير أي قضية صراعية، خاضعة للتقدم والتراجع والاخفاق.

ستالينغراد وكورسك الأسطورتين، اخذ الجيش الأحمر الجبار يسجل الانتصارات الباهرة ضد المحتلين الألمان ويزحف بسرعة فأصاب الفزع كل من بريطانيا والولايات المتحدة حول إمكانية انتصار الاشتراكية في كل اوروبا، فاسرعت الى تدبير الامور بطريقتين العسكرية والاقتصادية. فمن الناحية العسكرية قررتا في ١٩٤٤/٦/٦ فتح جبهة ثانية للزحف نحو برلين من الغرب ومجابهة الجيوش السوفيتية الزاحفة ومنعها من التقدم نحو فرنسا وايطاليا، ومن الناحية الاقتصادية فاتجهتا الى بريتن وودز Bretton woods في امريكا لتأسيس صندوق النقد الدولي IMF في تموز ١٩٤٤ (خلال الحرب العالمية الثانية) واصبحت الاتفاقية قيد التنفيذ في اذار ١٩٤٧ وعدد اعضائها ٤٤ عضو[١٧] وبحلول ١٩٩٠ اصبح عدد الاعضاء ١٥٢ عضو[١٨]. وقام بتسليف البلدان الاعضاء بالاستثمارات اللازمة عند الازمات الاقتصادية بشروط يفرضها الاخرون[١٩]. اما البنك الدولي لاعادة البناء والاعمار IBRD فقد تم تأسيسها في نفس الاجتماع في بريتن وودز وبدأ عميلاته في حزيران ١٩٤٦ ومقره الرئيسي في واشنطن وغرضه تشجيع رؤوس الاموال للاستثمار لاعادة ما خربته الحرب ولاعمار البلدان الاعضاء[٢٠]. وفي سنة ١٩٨٠ اخذ المصرف على عاتقه برنامج التعديلات الهيلكية Structural (ASP) Adjustment Programme وبموجبه يقدم البنك الديون الى اعضائه من البلدان النامية لتخفيف عجزها التجاري، ولكن بشروط[٢١].

إن البلد الفقير الذي يحتاج الديون من المصرف ليس فيه من الاغنياء المحليين الذين يستطيعون شراء هذه المؤسسات الكبيرة من الحكومة، فتدخل الشركات الغربية وتشرتيها باسعار بخسة لان الدولة لا تستطيع فرض اسعارها على هذه الشركات[٢٢].

---

[١٧] بموجب هذه الاتفاقية تم تأسيس صندوق للاعتمادات المالية بغية تشجيع التعاون العالمي في حقول النقد مع ازالة القيود التي كانت تعرقل التبادل الخارجي والحد من التقلبات التي تطغى على قيمة العملات في الاسواق النقدية.

[١٨] د.كمال مجيد،العولمة والديمقراطية، دراسة لاثر العولمة على العالم والعراق،Woodstock publishing، دار الحكمة، الطبعة الاولى، ٢٠٠٠، ص ص ٣٧-٤١.

[١٩] لقد كان على العضو ان يرصد في الصندوق مبلغاً مقرراً كوتهQuota ويكون حق التصويت وحق استلاف الاموال طبقاً لحصة الدولة في الصندوق، في الوقت الحاضر تملك الولايات المتحدة ٢٠% من قوة التصويت ويملك الاتحاد الاوربي ٢٥% وبما ان اتخاذ القرارات يحتاج الى ٨٥% من الاصوات، فهذا يعني ان كلاً من الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي يملك من النقض او الفيتو، للمزيد انظر:,Dictionary of Economics, penguin Books, 1992.

[٢٠] ويتم ذلك عن طريق توجيه رؤوس الاموال الخاصة او عن طريق تقديم القروض من ثروته الخاصة، كذلك جمع الاموال عن طريق بيع السندات Bonds في الاسواق المالية العالمية.

[٢١] يشترط البنك ان يقوم البلد التي يستلم بتبني السياسة الاقتصادية التي يقررها البنك والتي تسمى غالباً الليبرالية الاقتصادية، وتعني الغاء المؤسسات المؤممة كالماء والكهرباء وتوزيع الحاجيات والبرق والبريد والتلفونات والمواصلات السلكية واللاسلكية والخطوط الجوية والمطارات والسكك الحديدة والبواخر ومنابع النفط والغاز او تصفيتها او توزيعها او ادارتها، والمناجم الحكومية والخدمات البلدية كمجاري المياه القذرة وتصفية المجاري والمشاريع الكبيرة كالمصافي والبنوك والموانئ والسدود وخزانات المياه والري والمستشفيات ووسائل الاستيراد والتصدير.

[٢٢] كمال مجيد، العولمة والديمقراطية،Woodstock Publishing، دار الحكمة، الطبعة الاولى، ٢٠٠٠، ص ٤٠.

إن الفكرة التي تدعي بأن هناك نوعاً من التسوية المتكافئة للفروق القائمة بين الغرب وبقية البلدان فكرة تستحق الاستغراب، لان عولمة رؤوس الاموال لم توحد العالم أو تجلب الخير للشعوب الفقيرة، كما إن رؤوس الاموال المستثمرة الان هي سبب التباين والخلافات والحقد المطلق[٢٣]، والنظريات الحديثة للعولمة تغطي على هذه الحقائق، وتقوم المؤسسات المماثلة بالبنك الدولي باستخدام هذه النظريات كعصي الطاعة ضد العالم الثالث[٢٤].

ويلاحظ المراقب السياسي إن المعارضة الرئيسية للنظم القائمة ليست ديمقراطية النزعة، الا إن غياب التوجه الديمقراطي عنها لا يعبر بالضرورة عن حتمية استثنائية بقدر ما يعبر عن نقص سياسي في هذه المعارضة، فالديمقراطية تطرح هنا باعتبارها محاولة لبناء قاعدة جديدة في التعامل بين الاطراف الاجتماعية والسياسية المتنازعة في الساحة العربية[٢٥].

والديمقراطية هنا لايمكن إن تقدم أي حل للمشاكل العميقة التي تنخر المجتمعات العربية بقدر ما تطمح الى خلق مناخ وسلوك عام وقاعدة قانونية واخلاقية في التعامل بين الاطراف، في الوقت الذي يبشر منظرو العولمة بانتهاء دور الدولة القطرية وبأن الحدود الدولية قد تم محوها نجد قدرة الدول الغربية قد توسعت بصورة مثيرة للدهشة، واستشرع منظرو العولمة (النظام العالمي الجديد) بحجة إن الغرب هو الادرى ومضطر الى قهر المنبوذين، لنشر الظروف المطلوبة لجريان الارباح.

ضرورة التغيير الاجتماعي لتطبيق الديمقراطية

إن الفرد العربي هو نتاج العائلة القائمة على التسلط والتراتبية، اذ يتم تشكيل الفرد ليكون قمعياً، وتصبح علاقاته الاجتماعية امتداداً لعلاقاته الاسرية، فهذه الدائرة من القمع يجب إن تواجه، وان تفكك حلقاتها من اجل انتاج فرد صحيح غير انانى أو متقلب وقادر على تحمل المسؤولية ولديه الوعي الكامل لكافة حقوقه وواجباته وبالتالي يصبح ديمقراطياً. فعلى الناس إن يدخلوا في عملية قطع معرفي (ابستمولوجي) مع التراث القائم على القمع من اجل ترميم وإعادة خلق انفسهم كأفراد صحيحيين على وعي تام بحقوقهم وواجباتهم كمواطنين، وان تكون لهم القدرة على الحوار والنقاش والتفاوض مع اطراف اخرى ذات وجهات نظر مختلفة ضمن مجتمعاتهم[٢٦].

---

(٢٣) لقد تم الاستثمار المباشرFDI لثمانين بليون دولار فيما يسمى بالبلدان النامية، وذهب ثلث المقدار الى اصلين وحدها بينما ذهب الثلث الثاني الى اربع بلدان وهي ماليزيا وتايلندا والارجنتين والمسكيك واستثمر ربع المبلغ في ٥١ بلد فقير أي ان ٢٠ بلداً في اسيا وافريقيا استلمت ٩٠% من الاستمثارات ونالت ١٣٠ بلداً ١٠% منها

للمزيد انظر:

المصرف الدولي، جدول الديون لسنة ١٩٩٤/١٩٩٥.

(٢٤) في الوقت الذي يعترف المصرف الدولي بمصاعب افريقيا يحثها على ارخاء القيود المفروضة على اقتصادها، على مصراعيها لقوى السوق العالمية.

(٢٥) وهي ليست بديلاً من أي برنامج وطني واجتماعي، وهي لا يمكن ان تدعي تقديم أي حل للمشاكل العميقة التي تنخر المجتمعات العربية، بقدر ما تطمح الى خلق مناخ وسلوك عام وقاعدة قانونية واخلاقية في التعامل بين الاطراف والبرامج المتنازعة، فهي لتقويم السياسة لا سياسية بديلة.

(٢٦) د. فادية احمد الفقير، نساء ديمقراطيات بدون ديمقراطية، جامعة درم، انكلترا، ترجمة محمد العزي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص١٩.

فالعائلة ما زالت احدى اهم المؤسسات في الوطن العربي، وهي المكان الاول والرئيس لتبني اعادة انتاج وممارسة انواع متعددة من القمع في دورات متتالية[٢٧]. والعائلة الممتدة هي النموذج السائد في الوطن العربي، وغالباً ما يحكم الاب هذه المؤسسة التي يعتقدان ابناؤه هم امتداد لشخصيته فيها، ويتعامل معهم على هذا الاساس، فيصبح الطفل العربي موضع قمع من قبل والده في حين يجد الحماية المبالغ بها من والدته[٢٨]. لذا يجب تفكيك هذه السيطرة (التسلط الابوي) المميزة للعائلة العربية من خلال تحرر النساء عبر اعادة تركيب شامل للاسرة النووية[٢٩].

إن التناقض ما بين جوهر الانسان العربي ومظهره الخارجي، كأثر العلاقة المستمرة مع الغرب وقيمة الاجتماعية، وكنتيجة لاستمرار السياق التقليدي للتفكير والبنى الاجتماعية المختلفة في الوطن العربي تم انتاج انسان عربي متناقض[٣٠]. قد يبدو الانسان العربي غريباً متطوراً، ظاهرياً، لكنه في الحقيقة يفتقد الشعور بالثقة والامان ويعاني ازدواجية المعايير، فهو يرفض باللاوعي السلطة التي تمارس قمعاً متتالياً ضده، لكنه في الوقت نفسه يعفي نفسه من الاحساس بالمسؤولية، هذا التناقض في المشاعر يقود بالضرورة الى غياب النقد الذاتي والرغبة في العمل والانتاج[٣١].

وسائل فرض النهج الديمقراطي:

في ١٩٧٤ ربط موضوع حقوق الانسان والديمقراطية بجوانب ثلاثة وهي المعونة الخارجية، تبادل المساعدات، الاصلاح التجاري[٣٢]، وفي ١٩٧٧ تبلورت الدعوة الخاصة بربط قانون المؤسسات المالية الدولية بحقوق الانسان والديمقراطية بحيث يتم ربط التفاعل الايجابي بين هذه المؤسسات المالية الدولية[٣٣]، والدول الاجنبية بمقدار ما تتبنى تلك الدول السلوك الديمقراطي. وان اهم الادوات المستخدمة لضمان تنفيذ النهج الديمقراطي هي:

- الوسائل السياسية والاعلامية

---

(٢٧) الفقير، مصدر سابق، ص١٨٩.

(٢٨) د. هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، ط٤، عكا، دار الاسوار، ١٩٨١، ص ص ٢٧-٣١.

(٢٩) شرابي، مصدر سابق، ص١٤.

(٣٠) في اطار العائلة العربية تمارس على الطفل العربي ضروب متعددة من اساليب القمع فهو عرضة للعقاب الجسدي، ولمفهوم العيب الاجتماعي، وللتضييق والسخرية، متى يفقد الطفل احترامه لذاته ولقراراته ويدخل في غمار عملية بغض لهؤلاء الذين يمارسون هذا النوع من القمع عليه، هذه العملية المتناقضة من المقاومة والاحساس بعدم القدرة على الانعتاق تحوله الى انسان اتكالي يتبنى ثنائية التعبير، للمزيد انظر: الفقير، مصدر سابق، ص١٩٠.

(٣١) عادة يشعر الاب العربي بأن عليه ان يلجأ لاسلوب القمع، ليثبت رجولته، لذا فهو يستمر في هذا الاسلوب بدلاً من خلق قنوات اتصال صريحة وصادقة ومفتوحة، فالاطفال الذين لا يعرفون اسلوباً اخر للتربية يطبقون الاسلوب ذاته على ابنائهم.

(٣٢) ان اهمية نصيب اقتصاد السوق تعني نقل القرار الاستراتيجي الى قوى السوق، وتشير احدى الدراسات الى ان تعبير ديمقراطيات السوق Market Democracies كان كلينتون اول مستخدم له.

(٣٣) Democacy in the Middle East Defining the Challenge, edited by yehdah Mirsky and matt Ahrens Washington DC: Washington institute for Near East policy, 1993.

وذلك بتجديد البعثات الدبلوماسية بعناصر جديدة لها دراية في ميدان الدعاية للتحول الديمقراطي واستخدام المؤتمرات الدولية لممارسة الضغط على الدول غير الديمقراطية أو من خلال المنظمات الدولية كالامم المتحدة بشكل اساسي. كما ساهمت وسائل الاعلام[٣٤] في الترويج لهذا التحول.

- الوسائل الاقتصادية

كالربط بين التحول الديمقراطي والمعونات أو الحضر على التجارة والاستثمارات أو التجميد الاداري للمعونة أو التصويت في البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي ضد الدول غير المنسجمة مع الدعوة للتحول الديمقراطي. وقد تأخذ هذه الاداة طابع المنح بدل المنع من خلال تقديم المساعدات من قبل وكالة التنمية الدولية أو الصندوق القومي للديمقراطية[٣٥].

- الوسائل العسكرية

مثل الغزو المباشر أو تقديم المساعدات العسكرية لدول التحول الديمقراطي أو الدعم المالي للمتمردين على الحكومات غير الديمقراطية، أو استعراض العضلات امام السواحل. ثم بعد ذلك البحث عن شخصية كاريزمية لدفع امور التحول الى الامام، والتأكيد على تبعية الجيش للقيادة المدنية، وتخفيض عدد الجيش وتحويل الاموال الناتجة من التخفيض لتحسين ظروف افراد الجيش[٣٦].

مؤسسات المجتمع المدني والديمقراطية:

إن الامكانات المتاحة لتعزيز التحول الديمقراطي محدودة، ويمكن إن تسبب قراءة الواقع الراهن احباطاً للمرء ويأساً من إمكانية التحول الديمقراطي في المدى القصير، الا إن النظرة التاريخية التي لا تقف عند حدود اللحظة الراهنة وانما تمتد الى المستقبل بهدف المشاركة في صنعه، لابد لها من الصبر والامل[٣٧]. فاذا عدنا الى تعريف الديمقراطية وهو حكم الشعب بالشعب وللشعب، نجد انه من السهل إن ينزلق المرء الى الاستنتاج المبسط بأن الديمقراطية تفترض وجود نظام مستقر له الشرعية طالما انه يستوفي اركان هذا التعريف[٣٨]، كما إن المدارس المختلفة والتي تدعي كل منها انها هي الصورة الحقيقة للديمقراطية، تبنى شرعيتها

---

[٣٤] ولاسيما صوت امريكا، واذاعة اوروبا الحرة واذاعة الحرية، وتعتبر وكالة المعلومات الامريكية US information Agncy التي ادمجت بوزارة الخارجية من ابرز الهيئات وتركز على الافراد في الدول الاجنبية ممن تتوسم فيهم القدرة على تبني وتعزيز السياسات الديمقراطية الامريكية.

[٣٥] ويقول وارن كريستوفر في احد تقاريره ان الديمقراطية ليست لحماية الحقوق السياسية فقط، بل تعتبر العناصر الاساسية لاقتصادات السوق الحرة كما ان التجارة الحرة تتيح المجال بدعم مؤسسات المجتمع المدني.

[٣٦] د. وليد عبد الحي، التحولات الديمقراطية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٦٧، ٢٠٠١/٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص ٦٤.

[٣٧] لابد ان ندرس الواقع وتتحرى ماضيها وحاضرها وما فيها من عوامل تساعد على تنمية امكانية التحول الديمقراطي وزيادة فرص الانتقال الى الديمقراطية، وهذه النظرة لابد ان تكون على مستوى الدولة ومن قبل المواطنين الذين هم اقرب الى الواقع واعرف بالباطن واقدر على معرفة الامكانيات واغتنام الفرص.

[٣٨] د. خالد ناصر، ازمة الديمقراطية في الوطن العربي، المستقبل العربي، السنة٦، العدد٥٥، ايلول، ١٩٨٣، ص ص ٧٨-١٠٧.

على هذا الاساس وتصون هذه الشرعية بالترغيب والترهيب[٣٩] وتوجد متغيرات معينة بتوفرها يتم تعزيز التحول الديمقراطي.

إن المجتمع المدني نوع من المؤسسات تنشأ من تبلور التفاعلات والعلاقات بين مختلف القوى الاجتماعية، محورها المركزي انماط متباينة من التضامنات الخاصة وان تميز المجتمع السياسي عن المجتمع المدني بناحيتي المركزية والرسمية، لا يؤثر في الطبيعة المؤسسية للتنظيمات المدنية، فمؤسسات المجتمع المدني شأنها شأن مختلف المؤسسات تخضع لقواعد واليات داخلية خاصة بها، ومن ثم فان تكوينها كمؤسسات يستند الى عدد من الاسس الجوهرية وهي الاقتصادية والسياسية والايديولوجية والقانونية[٤٠].

قيام نقابات وتنظيمات سياسية وجمعيات حقوق الانسان

إن التغيرات الاقتصادية وتراجع دعم الدولة، حيث قد تعجز الدولة عن توفير وظائف للمواطنين في القطاع العام وقد تقلص في دعمها للخدمات، ومهما استخدم اسلوب الجزرة أو اسلوب العصا والجزرة لن تجدي الاساليب السابقة في حل المشكلة، لذا تلجأ الى حسم الحال امام القطاع الخاص الانتاجي وتشجيع المهنيين على الحرف الحرة والاهتمام بالتنمية الاقتصادية لتوفير فرص عمل منتجة وتوليد مصادر دخل للمواطنين وللدولة نفسها من خلال الرسوم والضرائب[٤١].

وتبرز بسبب تقلص الدعم الحكومي وانحيازه ضد مصلحة ذوي الدخل المحدود اضافة الى ضرورة اعتماد المواطنين على انفسهم وتزايد الدور الانتاجي للمواطنين، حاجة لقيام تنظيمات اهلية تطرح اهتماماتهم وتدافع عن مصالحهم، الامر الذي يؤدي الى قيام نقابات وتنظيمات سياسية وجمعيات حقوق الانسان وبروز نواة حركات ديمقراطية تحقق الانتقال السلمي الى الديمقراطية[٤٢].

التحولات الديمقراطية

من المرتكزات الأساسية للتحول الديمقراطي هو الاعتبارات الدينية والتقليدية في علاقة الحكام بالمحكومين، فتعطي تصرفاتها السلطوية بعداً دينياً ومظهراً تقليدياً قبلياً وعائلياً ولا تفرط في استخدام العنف، وانما تستخدمه بالقدر الكافي للاحتفاظ بسلطتها المطلقة تجاه كل من يهدد سلطة الحكام ولو كان اقرب المقربين[٤٣].

---

[٣٩] نتيجة لذلك يبدو للوهلة الاولى ان عملية الثورة في مجتمع ما، تتناقض مع الديمقراطية حيث انها بخروجها على الشرعية القائمة وهدمها لكثير من مؤسسات النظام السائد وفرضها وجهة نظر اجتماعية مضادة او مغايرة عمل لا ديمقراطي وفق منظور ذلك النظام.

[٤٠] د. حسنين توفيق ابراهيم، بناء المجتمع المدني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٩٢، ص٢٣.

[٤١] ان هذه السياسات سوف تجبر عليها الحكومات مالياً ان عاجلاً او اجلاً، تقتضي رفع سقف الحرية الاقتصادية والسياسية، وسوف تفسح المجال للمبادرات غير الحكومية على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي، نتيجة زيادة عدد المستقلين في دخلهم وترقيهم المهني وحراكهم الاجتماعي عن هيمنة الحكومات.

[٤٢] هذا في حال كون التيارات التي تنشد التغير والحكومات قادرة على ادراك فضائل ارساء نظم حكم ديمقراطي تقيم العدل والانصاف على قاعدة المساواة بين المواطنين، وتؤسس لسلم اجتماعي ومصالحه تاريخية على قاعدة الديمقراطية.

[٤٣] د. علي خليفة الكواري، الخليج العربي والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص٩٥.

وتبين الدراسات التاريخية هيمنة مفاهيم الخضوع والاستبداد عبر قرون عديدة، ففي اغلب الدول العربية لا تزال علاقة الحاكمين بالمحكومين تتم بتوسط لغة الاداب السلطانية، وما زالت السلطة تنظر الى نفسها من الزاوية نفسها، زاوية نظر الحاكم بالسلطات، الامر الناهي، الامر الذي لا راد لا مره، ولا ضابطاً قانونياً ومؤسسياً لقراره وحكمه وسطوته[٤٤].

والاستبداد الشرقي حسب ما ادعاه مونتسكيو الفرسني، وما جاهر به عبد الرحمن الكواكبي عن تطبيع المجتمعات الاسلامية بطبائع الاستبداد فان الحقيقة المؤكدة هي إن هناك قلة سوء فهم لكل موضوع الديمقراطية سواء على مستوى الحاكمين أو بين جمع الناس الماديين، وان منابع تعليم قيم الديمقراطية وممارستها ممثلة في الاسرة والمدرسة ووسائل الثقافة والاعلام ومؤسسات المجتمع المدني، كانت ولا تزال جافة[٤٥].

العراق والتطبيق الديمقراطي

إن عملية مأسسة المشاركة السياسية التي تميز بها النظام الديمقراطي، ليست الا نقل الممارسة السياسية الى مستوى العمل المؤسسي وتكديسها في اطار بنية سياسية ديمقراطية[٤٦]. ويتم ذلك عبر اضواء النشاطات السياسية للافراد والقوى السياسية[٤٧]. الهادفة الى المساهمة والتأثير في عملية صنع واتخاذ القرارات السياسية داخل قنوات المؤسسات السياسية المختلفة[٤٨].

اما على مستوى العمل الديمقراطي فليست مؤسسات المجتمع المدني عبر الادوات الأساسية المستخدمة من جانب قواه الرئيسية، فلا وجود للديمقراطية الحقيقية الا بوجود مؤسسات المجتمع وايلائها الدور الفعلي في التعبير عن المصالح المتمايزة والمنافسة وتمثيلها في اجواء ديمقراطية سلمية[٤٩]. فلمجتمع المدني مفهوم يشير الى بنية مجتمعية انصهارية اعيدت هيكلتها، تشكل فيها الطبقات والمنظمات غير الحكومية والنقابات والهيئات الاهلية المختلفة اشكالاً للوجود الاجتماعي مستقلة عن القوى التي تقف في مواجهتها دفاعاً عن مصالح اعضائها[٥٠].

إن المرحلة الراهنة هي مرحلة التحسس في العراق ولعلها اصعب المراحل، فان ما سيتم بناءه وهو سيحدد مصير البلاد فيما سيأتي من السنوات، وطبيعي هناك امثلة عديدة في

---

(٤٤) د.كمال عبد اللطيف،في تشريح اصول الاستبداد،قراءة في نظام الاداب السلطانية،دار الطليعة،بيروت، ١٩٩٩.

(٤٥) علي محمد فخرو، باحث ووزير بحريني سابق، الخليج العربي والديمقراطية، (مجموعة باحثين)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ص ١٨١-١٨٢.

(٤٦) ان مؤدى هذه العملية تأطير الصراع السياسي بين القوى السياسية حول سلطة صنع واتخاذ القرارات السياسية ووضع السياسات العامة، بأطر واليات مؤسسية سياسية.

(٤٧) د. حسين علوان البيج، الديمقراطية واشكالية التعاقب على السلطة، مجلة المستقبل العربي، السنة ٢١، العدد ٢٣٦، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص ص ٩٥-١٠٧.

(٤٨) فاذا كانت المؤسسات الحكومية هي محور التنافس بين القوى السياسية، فان مؤسسات المجتمع المدني هي القنوات التي جيري عبرها التنافس الامر الذي يجعل وجودها بمثابة العمود الفقري لعملية صنع القرار السياسي.

(٤٩) تتميز مؤسسات المجتمع المدني بالمرونة والديناميكية، فهي تولد وتنشأ على اساس العمل الطوعي للافراد المستند إلى المصالح الخاصة والمشتركة ولكنها تنمو وتتطور في سياق نمط من العلاقة مع المجتمع السياسي يقوم على اساس الاستقلالية، ولهذا فانها ترتبط بالدولة بعلاقة عكسية قوامها المحافظة على ذاتيها الخاصة كونها تنطلق من هدف اساسي هو حماية المواطنين من تعسف سلطة الدولة.

(٥٠) د. منذر خدام، الديمقراطية والمجتمع المدني، الحوار المتمدن، العدد ٧٤٥، ٢٠٠٤، ص٢.

التاريخ المعاصر تشير الى إن تطوير نظام الديمقراطي ليس مستحيلا[٥١]. فموسكو عاشت تحت دكتاتورية داخلية وخارجية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إن تتحول في بضع سنوات الى انظمة مقبولة ومعقولة من حيث استجابتها للمعايير الديمقراطية[٥٢]. ومن تاريخ العراق الحديث ما يؤهله لهذا التحول، ففي العهد الملكي (١٩٢١-١٩٥٨) كان هناك نظام برلماني منقول عن النظام البريطاني، امكن في ظله للقوى السياسية المختلفة إن تتواجد في الساحة، وان تتنافس بحرية نسبية، وكان بوسع النواب في البرلمان مثلاً إن يناقشوا ويعارضوا الحكومة دون خوف، وكان لهذه النقاشات اصداؤها في الصحافة العراقية، التي كان يصدر منها في بغداد والبصرة والموصل وحدها ٢٣ صحيفة، في الفترة التي سبقت الاطاحة بالحكم المحلي[٥٣].

إن الاراء حول النهج الذي ينبغي ارساؤه وان اتفق الجميع على ضرورة انشاء مؤسسات ديمقراطية، لانها الضمان الوحيدة لتغيير العقليات والمواقف نحو ترسيخ المواثيق الحقوقية والدستورية[٥٤]. كما إن هناك مشكلة تتعلق بمن سيحكم العراق، رئيس ضمن نظام جمهوري رئاسي أو برلماني ام ملك ضمن نظام ملكية دستورية. وليس هناك في العالم العربي الى حد الان نوع النظام الرئاسي البرلماني الذي يكون لرئيس الوزراء فيه مهمة قيادة السلطة التنفيذية وبشكل عام، فالانظمة من هذا النوع لا تنجح الا في الدول الديمقراطية[٥٥]، اما في البلدان المتخلفة، فهي تقود عادة الى التسلط والانقلابات[٥٦]. وهناك راي يقول إن ما قد يناسب بناء الديمقراطية في العراق هو هذا النوع الثاني في الانظمة الجمهورية، حيث يراقب البرلمان السلطة التنفيذية ويختار الرئيس[٥٧].

---

[٥١] فالاتحاد الاوروبي على سبيل المثال ما كان ليفعل بعضويته بلداناً كانت الى وقت قريب نسبياً بالدكتاتورية والتسلط الشيوعي، فمن معايير الاتحاد الاوروبي التي يتضمنها اعلان كوبنهاكن ان يكون البلد المرشح للعضوية محافظاً على القيم الديمقراطية.

[٥٢] د. هشام القروي، العراق والتحول نحو الديمقراطية، الانترنيت، google، حزيران، ٢٠٠٣. ص١.

[٥٣] في هذه الفترة لم تخلو البلاد من التسلط والقبلية والعنف الاثني والطائفي ، ولكن هناك نوع من التسامح والتعايش وايا كان الامر فلا يمكن ان تحدد امكانيات التطور الاقتصادي عندما يكون سياقه قد قطع بواسطة الانقلاب.

[٥٤] هل يمكن القول ان الفدرالية هي افضل ما يمكن اختياره للعراق، والتعليل للبعض ان ذلك سيكون لغرض ترسيخ مبدأ الوحدة للبلاد وتنوعها في ان واحد، ومن الضروري ان يكون التلازم بين الوحدة والتنوع مبدئياً، واذا وقع الاختيار على الفدرالية فهل ينبغي الحفاظ على التقسيم الاداري السابق (١٨ محافظة) مع تمكين كل من اختيار حاكمها ونوابها من البرلمان القدرالي.

[٥٥] هناك محاولة لنزع النظام الجمهوري البرلماني من الاراضي الفلسطينية، ولكن فلسطين ليست دولة بعد.

[٥٦] د. هشام القروي، مصدر سابق، ص٢.

[٥٧] ويوجد رأي اخر يذهب الى ان افضل الحلول هو اعادة الهاشميين الى العراق تحت قيود دستورية مضبوطة بعناية، ويذهب اصحاب هذا الرأي الى ان اعادة الاسرة الهاشمية الى العراق يمثل ضماناً للاقلية السنية لان التغيير في موازين السلطة لن يهمشها، فمن مميزات الملكية انها عادة تتقيد بالتقاليد، بحيث تكون قوة استقرار في زمن مضطرب وفي نفس الوقت حاجزاً دون التطرف، ومن ثم يمكن للملكية الدستورية في العراق ان تكون رمزاً للوحدة والتمدن وفي نفس الوقت ان تكون حارساً للقيم التقليدية ويكفي النظر الى اسبانيا التي استعادت مليكتها سنة ١٩٧٥ بعد اربعين سنة من حكم فرانكو الديكتاتور وكان الملك رجل التحول الى الديمقراطية هو الذي حقق الاستقرار والتقدم، وبامكان هذا النظام ايضاً ان يطمئن المملكة العربية السعودية وبقية الدول الخليجية بانها لن تواجه المصاعب والتحديات السابقة في علاقتها مع العراق.

وهناك شرطين لابد من وجودهما لضمان مبدأ المواطنة وتطبيقها وهي زوال مظاهر حكم الفرد أو القلة من الناس وتحرير الدولة من التبعية للحكام، وذلك باعتبار الشعب مصدراً للسلطات وفق شرعية دستور ديمقراطي ومن خلال ضمان مبادئه ومؤسساته والياته الديمقراطية على ارض الواقع، والشرط الثاني اعتبار جميع السكان الذين يتمتعون بجنسية الدولة أو الذين لا يحوزون على جنسية دولة اخرى والمقيمين على ارض الدولة، مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات[٥٨].

التوصيات

خرجت الدراسة بالتوصيات التالية:

- إن الحوار افضل وسيلة فكرية لتوسيع افاق الرؤية وتنمية الوعي الديمقراطي وانفتاح كل طرف على الاخر من خلال لغة منسجمة مع الواقع وواضحة وشفافة ولا تتكفى داخل ذاتها نتيجة قناعات جامدة ومتصلبة خشية التورط في تعقيدات الواقع.
- إن عملية التغيير الاجتماعي والتجديد والتحديث، رغم انها ستواجه مشاكل تزداد حدتها وخطورتها حسب طبيعة المجتمع والتي ابرزها حضور الولاءات الاجتماعية والمذهبية والطبقية والعرفية والعشائرية الضيقة، وتشكلها هذا يأتي انعكاساً وتجسيداً لشروط تاريخية وسياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية متأصلة في داخل المجتمعات العربية والاسلاميُة، وبالتالي فان إمكانية تغيير هذه الشروط تبقى قائمة لصالح ثقافة عربية اسلامية اصيلة شاملة.
- يجب الالتزام بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والشفافية وتقبل النقد البناء والادارة السلمية للتنوع والاختلاف، كما ينبغي السعي الى تنمية المهارات الذهنية ومهارات المشاركة التي تمكن الانسان من التفكير والتعرف على نحو يوازن بين حقوقه الفردية وبين الصالح العالم. إن هذه المهارات تمكن المواطن من تحديد المعلومات ووصفها وشرحها والافكار ذات العلاقة بالقضايا العامة، فضلاً عن ايجاد الحلول للمشاكل التي تواجه حياته اليومية، فيتمكن من التأثير في السياسة ومسألة ممثليه والمسوؤلين، وهذه القيم هي جوهر الثقافة الديمقراطية.
- يجب وضع تعريف واضح بعلاقة الدين الاسلامي كنص بالديمقراطي من خلال جهد تثقيفي، فقد ظهرت في العقود الاخيرة العديد من الكتاب الاسلاميين والعرب وغيرهم اقتربوا من حسم الموضوع.
- في العملية الديمقراطية يجب الاخذ بنظر الاعتبار إن ما يطلق عليه المشكلة الطائفية المقصود بها ما زرعته القوى الاستعمارية التي سيطرت على العراق في بدايات القرن العشرين من مشاريع سياسية وان سياسة التمييز الطائفي ليس المقصود بها الانتماء الى مذهب أو طائفة الذي هو ليس عيباً، المهم لا يتجاوز الاعتزاز بالقبلية الى قبلية أو الاعتزاز بالطائفة الى طائفية.

---

(٥٨) انظر: د. علي خلفية الكواري، مفهوم الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١.
- د. خالد الخروب، مبدأ المواطنة في الفكر القومي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠١.